

تأثير عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية

دراسة حالة فلسطين مقارنة بالتصنيفات العالمية خلال الأعوام (2010_2021) (39- 65)

¹ أ.د. سمير سليمان الجمل*، ² الباحثة: رانيا يوسف محمود الشعراوي

¹ جامعة فلسطين الأهلية (فلسطين)، sameeraljamal@yahoo.com

² جامعة فلسطين الأهلية (فلسطين)، rania_sharawi1986@hotmail.com

The impact of political instability on economic development/ Acase study of Palestine compared to international rankings during the years (2010-2021)

¹ Prof. Sameer S Aljamal (Palestine), sameeraljamal@yahoo.com

² Ms. Rania yousef Al-Sharawi (Palestine), rania_sharawi1986@hotmail.com

ملخص:

هدفت الدراسة إلى بحث تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية خلال الأعوام (2010-2021)، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الرجوع إلى التقارير والإحصائيات الفلسطينية والعالمية، وتحليلها للوصول إلى النتائج التالية:

وجود دور لعدم الاستقرار السياسي والاحتلال الإسرائيلي في التأثير على النمو الاقتصادي في فلسطين، ووجود تنمية اقتصادية في فلسطين على الرغم من جميع المعوقات، وتحقيقها معدلات عالية على المستوى العالمي في التنمية الاقتصادية فيها، ووجود نمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي والادخار، وتحقيق دولة فلسطين نسباً مرتفعة على المستوى العالمي، ووجود نمو في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وأظهرت الدراسة كذلك عدم وجود نمو في عدد الشركات الأجنبية الجديدة في فلسطين، ووجود زيادة نسبة القوى العاملة المشاركة من بين الأفراد 15 سنة فأكثر من عام (2010-2021)، وانخفاض نسبة البطالة بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر من عام (2010-2021).

وبناء على ذلك خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة العمل على نشر التقارير السنوية والربع سنوية الإحصائية، لما لها من دور في تقييم مستوى التنمية الاقتصادية واتخاذ القرارات المناسبة، والعمل على تعزيز صمود المواطنين في ظل الهجمات والمعوقات التي يسببها الاحتلال، لما لها من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية، وضرورة العمل على تعزيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي في فلسطين، لما له من دور في زيادة مستوى الدخل وتحسين المستوى المعيشي في فلسطين، وضرورة المحافظة على مستوى متقدم في التنمية الاقتصادية، والاهتمام بكافة القطاعات الزراعية والسياحية والصناعية لما لها من دور في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي.

الكلمات المفتاحية: عدم الاستقرار السياسي، التنمية، التنمية الاقتصادية.



Abstract:

The study aimed to examine the impact of political instability in Palestine on economic development in comparison with international classifications during the years (2010-2021). The study followed the descriptive analytical approach, by referring to Palestinian and international reports and statistics, and analyzing them to reach the following results:

The existence of a role for political instability and the Israeli occupation in influencing economic growth in Palestine.

The existence of economic development in Palestine in spite of all obstacles, and achieving high rates at the global level in its economic development. The existence of growth in the rate of gross domestic product, gross national income and savings, and achieving the State of Palestine has high rates at the global level. There is a growth in the rate of per capita GDP and per capita gross national income. The study also showed the absence of growth in the number of new foreign companies in Palestine. The presence of an increase in the proportion of the labor force participating among individuals 15 A year or more than a year (2010-2021). Decrease in the unemployment rate among participants in the labor force for individuals aged 15 and over (2010-2021).

The study came out with a set of recommendations: The need to publish annual and quarterly statistical reports, because of their role in evaluating the level of economic development and taking appropriate decisions. Working to strengthen the resilience of citizens in light of the attacks and obstacles caused by the occupation, because of their role in achieving economic development. The need to work on promoting and encouraging foreign investment in Palestine, because of its role in increasing the level of income and improving the standard of living in Palestine. The need to maintain an advanced level in economic development, and paying attention to all agricultural, tourism and industrial sectors because of their role in increasing output GDP and thus increase the level of per capita GDP.

Keywords: political instability, development, economic development.

مقدمة:

يعيش العالم المعاصر تحولات نوعية في مفاهيم التنمية ومؤشراتها ومقاييسها يبدو معها ومن خلالها الواقع العربي وكأنه ينحدر في مسار هابط باتجاه قاع لا قرار له من التخلف، فالفجوة كبيرة وتزداد اتساعاً وعمقاً، والتحويلات والمتغيرات ضاغطة ومكثفة لا تستطيع معها وبها شعوب المنطقة الاستمرار بقوانين الماضي وسياساته، في الوقت الذي تبدو فيه عاجزة وغير قادرة على بلورة مشروعها السياسي والاقتصادي والثقافي، الذي يحدد لها هويتها في ظروف ما يعرف بالهولاءة. (علي، 2008).

تعتبر الظاهرة السياسية من الظواهر التي تختلف تمام الاختلاف عن الظاهرة الطبيعية، إذ تتصف الأولى بالديناميكية والحركة والثانية بالسكون والجمود، وظاهرة الاستقرار السياسي كغيرها من الظواهر السياسية تتسم بطابع من التعقيد وعدم القدرة على وضوح حيثياتها، لذلك كان من الطبيعي أن تتعدد مفاهيمها وتتلون مضامينها بما ينسجم مع ظروف الزمان والمكان. (بوعافية، 2016).

ولقضية التنمية الاقتصادية بعد مجتمعي على مستوى العالم المتقدم أو النامي، حيث تعد هدفا تسعى إليه جميع الدول من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد التوظيف الكامل دون حدوث تضخم أو انكماش، أما في الدول النامية فإن الهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي، أي الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفق المعايير الصحية والتعليمية والاجتماعية وكل ما يجعل منه إنسانا صالحا مساهما في تقدم وطنه. (صالح، 2015).

حيث يقوم مفهوم التنمية الاقتصادية على إعطاء معنى للتنمية على أنها مجرد نمو اقتصادي وبمعناه الضيق (الادخار، التراكم، الاسعار، الانتاجية، التوازن، معدل النمو) والمعبر عنه بمعدلات الزيادة التي ينبغي أن تحدث في الناتج المحلي والدخل الفردي دون إعطاء أهمية لنمط توزيع الدخل. (الشرعة، 2018).

إن نجاح التنمية الاقتصادية يقاس بما تستند عليه من البيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية التي تلعب دوراً في عمليات التخطيط والمراقبة والتحليل للتطورات الاقتصادية، وتعتبر هذه المؤشرات ركائز أساسية لاتخاذ القرار وعاملاً أساسياً لمعرفة مدى التطور الحاصل على مستوى المؤسسات والقطاعات والبلدان. (داودي، 2018).

ويعد المجتمع الفلسطيني بقيمه وثقافته جزءاً من المجتمع العربي، لكن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفلسطينيين أخذت منحى مختلفاً منذ قدوم السلطة الوطنية عام (1993م)، وخوض التجربة الديمقراطية الفلسطينية الأولى من خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية عام (1996م)، وتشكل ملامح المجتمع الفلسطيني في عدد من المنظمات: كالحركات والأحزاب السياسية، والنقابات والاتحادات الطلابية والشبابية، والمنظمات النسائية والمنظمات الطوعية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني، وتشكيلها للأطر السياسية والقانونية أدى ذلك لتشكيل بنية النظام



السياسي، لكن هذا النظام عانى من ضعف واضح في قدرته على إنتاج نظام حكم سياسي ديمقراطي ناجح. (أبو عرب، 2008).

تأثرت الديمقراطية الفلسطينية ببعض المؤثرات الخارجية: كالتأثير العربي والإسرائيلي والدول، ويبقى العامل الإسرائيلي من أقوى العوامل المؤثرة سلبيًا على ديمقراطية السلطة الفلسطينية واحترامها لحقوق الإنسان الفلسطيني، فهي لا تريد فعلاً وجود ديمقراطية لدى الفلسطينيين، ومع أن اتفاقية أوسلو لعام (1993م) دعت في البند الثالث إلى "تمكين الشعب الفلسطيني من حكم نفسه بنفسه وفقاً لمبادئ الديمقراطية، وإجراء انتخابات مباشرة واحدة وعامة و" أكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو عن التزامها بالديمقراطية. وفي المقابل فقد تأثر الفلسطينيون بالتجربة الديمقراطية الإسرائيلية على الرغم من رفضهم للاحتلال الإسرائيلي، وكانت إسرائيل أكثر الأطراف الخارجية تأثيراً على النظام الفلسطيني، ومعاداة للديمقراطية الفلسطينية. (مشروع دراسات الديمقراطية، 2007).

كما أن الاحتلال الإسرائيلي أثر وبشكل مباشر على التنمية في فلسطين بشكل عام مع "استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء واسعة من الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرار تنكّر الدولة العبرية للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني: حق العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، يشكل العائق الأساسي أمام إحداث تنمية جذرية، مستدامة وذات جدوى. (عقل وفراج، 2000).

يظهر الاستقرار السياسي على شكل الدولة القومية الحديثة التي تعتمد على الديمقراطية الليبرالية الحديثة، أو على شكل الإمبراطوريات الدكتاتورية السلطوية، فمع مرور الوقت واتساع الوعي السياسي للشعوب، أصبحت هذه الإمبراطوريات عرضة للانحيار، والدكتاتورية مهما عظمت وطالت فمصيرها الانحيار، والديمقراطية تدوم بزيادة الوعي لدى الأفراد، بما تضمنه للأفراد من العدل والمساواة، وتطبيق القانون وحفظ الحقوق والحريات، فالاستقرار السياسي لدولة ما يعني توفر جميع الظروف الآمنة للفرد في الدولة، وللدولة في إقليمها والعالم، فالاستقرار السياسي يعني: وجود نظام علاقات بين قوى المجتمع وأطرافه، والمشاركة الشعبية وممارسة الحريات، والحفاظ على حقوق المواطنين كشكل من أشكال الديمقراطية التي عرفها البعض بأنها "التدابير المؤسسية التي تتخذ من أجل الوصول إلى القرارات السياسية، والتي يكتسب الأفراد من خلالها سلطة اتخاذ القرار، وفرض المشاركة السياسية، وتمتع الأفراد بحقوقهم الأساسية والتعددية الحزبية من العناصر الأساسية للديمقراطية. (عميش، 2011).

ويشير الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية إلى اقتصاد في الأقاليم الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو اقتصاد محكوم إلى حد كبير بالاقتصاد الإسرائيلي والسياسات الإسرائيلية، ومن ميزات اقتصاد السلطة الفلسطينية اعتماده العالي على المساعدات الخارجية، وهو أحد مصادر الدخل الأساسية للسلطة الحاكمة، وتأتي المساعدات المالية من الدول العربية، الاتحاد الأوروبي والولايات الأمريكية المتحدة. كما يتميز هذا الاقتصاد بنسبة عالية

من العمال في إسرائيل والخارج (ويكيديا، 2015)، وبالتالي فإن هذه الدراسة جاءت لتسلط الضوء على التأثيرات السلبية التي يحدثها عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد الفلسطيني.

مشكلة الدراسة:

يُعد الاستقرار بكافة أشكاله من المرتكزات الأساسية والضرورية لقيام المجتمعات وازدهارها ونموها، كما يشكل الشرط الأساسي للأمن والطمأنينة لدى الأفراد الذين ينتمون إلى هذه المجتمعات، ويسبب عدم الاستقرار حالة من الفوضى والاضطراب، ويقف عائقاً أمام تقدم الشعوب وتطورها. (بوعافية، 2016).

وحيث أن فلسطين عانت منذ ما يزيد على نصف قرن من عدم الاستقرار السياسي الناجم عن التغيير في النظام الدستوري، والمؤسسي، مما يؤثر سلباً على الحياة الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، والذي ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية، وكذلك الوقوف على موقع فلسطين في التصنيفات العالمية تبعاً لمؤشرات التنمية الاقتصادية. فإن هذه الدراسة تبحث في أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في فلسطين، وتنحصر مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية خلال الأعوام (2010-2019)؟

وينتق عن التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً للنتائج المحلي الإجمالي في فلسطين للسنوات (2010-2021)؟
2. ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً للدخل القومي الإجمالي في فلسطين للسنوات (2010-2021)؟
3. ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً للادخار في فلسطين للسنوات (2010-2021)؟
4. ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2010-2021)؟
5. ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشرات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للسنوات (2010-2021)؟



6. ما واقع التنمية الاقتصادية تبعاً لمؤشر الشركات الأجنبية للسنوات (2011-2020)؟
7. ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشر القوى العاملة بين الأفراد 15 سنة فأكثر للسنوات (2010-2021)؟
8. ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشر معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة بين الأفراد 15 سنة فأكثر للسنوات (2010-2021)؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة التعرف على:

1. تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً للنتائج المحلي الإجمالي في فلسطين للسنوات (2010-2021).
2. تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً للدخل القومي الإجمالي في فلسطين للسنوات (2010-2021).
3. تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً للادخار في فلسطين للسنوات (2010-2021).
4. تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2010-2021).
5. تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشرات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للسنوات (2010-2021).
6. واقع التنمية الاقتصادية تبعاً لمؤشر الشركات الأجنبية للسنوات (2011-2020).
7. تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشر القوى العاملة بين الأفراد 15 سنة فأكثر للسنوات (2010-2021).
8. تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشر معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة بين الأفراد 15 سنة فأكثر للسنوات (2010-2021).

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من أهمية ظاهرة عدم الاستقرار السياسي التي تتناولها الدراسة وتأثيرها على مؤشرات التنمية الاقتصادية، فكثيراً ما يرتبط التطور السياسي بالتطور الاقتصادي، فالتنمية هي مفهوم شامل ولا يقتصر على مفهوم دون آخر.

كما أن إجراء هذه الدراسة بالتطبيق على تنمية الاقتصاد يساعد على اتخاذ القرارات التنموية وتحديد الخطط الاستراتيجية الشاملة لتحقيق الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية وصولاً إلى تحسين مستوى المعيشي للسكان.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية على الحدود التالية:

الحدود المكانية: دولة فلسطين.

الحدود الزمانية: الأعوام (2010-2021).

الحدود الموضوعية: أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في فلسطين.

مصطلحات الدراسة:

تم توضيح مصطلحات الدراسة وفقاً للمصطلحات الواردة في الكتب والمراجع العربية والأجنبية:

التنمية: التطور البنوي أو التغيير البنائي للمجتمع، ومختلف أبعاده سواء كانت اقتصادية، أم اجتماعية، أم ثقافية، أم تنظيمية، من أجل توفير أفضل الوسائل للحياة ولكل أفراد المجتمع. (القرشي، 2007).

التنمية الاقتصادية: عملية تتضمن تغيرات جذرية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والإدارية، وكذلك في التوجهات العامة وفي حالات عدة حتى في الحالات والمعتقدات، إذ أنها عملية تغير في هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام، وتتضمن تسارعها في النمو الاقتصادي، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والقضاء على الفقر، وتهدف التنمية إلى تحسين نوعية الحياة ويشمل هذا التقدم في المجال الاقتصادي والمجالات غير الاقتصادية كحرية الفرد والثقافة. (القرشي، 2009).

الاستقرار السياسي: امتثال السلوك السياسي لمجموعة من القواعد المحددة سلفاً، والتي تكفل للنظام درجة معينة من القدرة على التنبؤ بأية نزاعات داخلية قد تحدث، ومعالجتها في سياق هذه القواعد، شريطة أن يكون هناك اعتراف من قبل مؤسسات النظام ولو بحد أدنى من المعارضة. (محمد، 2017).

عدم الاستقرار السياسي: حالة من التغيير السريع غير المنضبط أو المحكوم تتسم بتزايد العنف السياسي وتناقص الشرعية والانخفاض في قدرات النظام. (بدر الدين، 1982).



الأدب التربوي والدراسات السابقة:

أولاً: الأدب التربوي:

تمهيد:

إن أنواع عدم الاستقرار تتحدد حسب أنواع الانظمة الموجودة في المجتمع البشري، فهناك نظام سياسي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي، وحتى نظام قيمي-فكري، على سبيل المثال عندما نأخذ بنظر الاعتبار النظام الاقتصادي نجد أن هذا النظام مكون من مجموعة مترابطة من الوحدات التي تؤدي عملاً اقتصادياً كأن يكون في صورة صناعة سلعة أو تقديم خدمة أو تاجر سلع غذائية ويحكم العلاقة بين هذه الوحدات مجموعة من القوانين التي تنظمها سياسة تسعة إلى تحقيق منافع المرتبطين بهذا النظام الاقتصادي سواء كانوا منتجين أو مستهلكين، وبالتالي فإن عدم الاستقرار الاقتصادي هو حدوث خلل في سير عمل هذا النظام بشكل متنسق ومقبول وبما يؤدي إلى تقلبات مستمرة في حجم الإنتاج ومقدار الدخل ومستوى الأسعار، بحيث أن أطوار الدورة الاقتصادية من (ركود، كساد، انتعاش ومن ثم تضخم) تعبر عن اختلال في الحياة الاقتصادية ينشأ عنها مصاعب ونتائج سلبية تنعكس على المرتبطين بهذا النظام الاقتصادي. (إبراهيم، 1997).

المبحث الأول

الاستقرار السياسي

المطلب الأول

مفهوم الاستقرار السياسي

ظهر مصطلح الاستقرار السياسي منذ العصر اليوناني، حيث تطرق أفلاطون إلى موضوع الاستقرار السياسي كما ورد في نظرية الأنفس والطبقات الثلاث من منطق سيكولوجي، بالإضافة إلى ذلك تطرق أرسطو إلى طريقة معالجة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من منطلق تصنيف الأنظمة السياسية حسب طبيعة الدستور ومدى صلاحيات النظام السياسي وتمسكه بمبادئ العدالة في توزيع المناصب في الدولة. (الرشواني، 2003).

المطلب الثاني: أبعاد الاستقرار السياسي:

هناك العديد من الأبعاد التي تنشأ نتيجة الاستقرار السياسي، ويمكن حصر هذه الأبعاد في الآتي (الشرياني،

:2002)

1. البعد السياسي:

ويمكن ملاحظة البعد السياسي الناشئ عن الاستقرار السياسي من خلال جانبين أساسيين وهما:

- أ- الابتعاد عن العنف السياسي: يشير مفهوم العنف السياسي إلى العمل الذي يقوم به الفرد أو مجموعة من الأفراد أو الحكومة، والذي يؤدي إلى إلحاق الضرر بالأفراد أو الجماعات لأسباب سياسية أو غير سياسية، ويتم اللجوء إلى العنف بغرض التأثير أو السيطرة على الحكم إذا فشلت جميع الطرق السلمية المشروعة، وقد تلجأ بعد الحكومات إلى العنف السياسي من أجل المحافظة بقائها وسيطرتها على السلطة.
- ب- الالتزام بالدستور: ويتم ذلك من خلال مستويين: الأول منها قائم على احترام قواعد وأحكام الدستور سواء من جانب الحكومة أو الأفراد، والذي يعتبر في هذه الحالة مؤشراً على الاستقرار السياسي، أما المستوى الثاني، فهو يتضمن التعديلات الدستورية التي يمكن أن تتم من خلال تعديلات جزئية في الدستور، مثل تغيير المواد أو تعديلها بشكل جزئي أو كلي، وكلما كان هناك نوع من الثبات والاستمرارية في القوانين والدستور فهذا دليل على الاستقرار السياسي.

2. البعد النفسي:

ويشمل البعد النفسي جانبين أساسيين وهما:

- أ- تمتع أبنية النظام ومؤسساته بالشرعية: تعني الشرعية القبول والرضا العام بالنظام الحاكم، فالحكومات تعتمد في سلطتها القائمة على مزيج من القوة والإجبار وعلى التوافق والقبول، وتتميز الحكومات الديمقراطية عن غيرها بمقدار درجة الاعتماد والقبول والرضا مقارنة بدرجة القوة لتحقيق الأهداف المطلوبة، وبالتالي فإن الاستقرار السياسي يتم من خلال عاملين أساسيين وهما؛ قبول الأفراد في المجتمع للنظام السياسي فيه، وقوة النظام من حيث فاعلية أدائه.
- ب- الرضا عن الوضع القائم: لا تعتبر الخضوع مؤشراً لرضا الأفراد في المجتمع عن النظام الحاكم القائم، لذلك يكون من المهم التحقق مما إذا كان هذا الخضوع يمثل بالفعل الرضا عن الوضع القائم، أم أنه يعبر عن عداوة كامنة للنظام تنتظر الفرصة المناسبة من أجل الانفجار على النظام السياسي، ومن ناحية أخرى لا بد من توضيح أنه ليس هناك رضا كامل عن النظام السياسي وذلك بسبب اختلاف قطاعاته المختلفة لهذا الشعب.

3. البعد المجتمعي والمؤسسي:

ويتضمن هذا البعد قدرة النظام السياسي على خلق التوافق والتوازن بين مدخلات ومخرجات العملية السياسية، بهدف تحقيق الأهداف والوظائف المتوقعة من الحكومات، ويتم ذلك من خلال توضيح كل الوظائف التي يجب الاستجابة لها



بما يضمن تحقيق أهداف المجتمع في عملية التخصيص السلطوي للقيم، فالنظام السياسي تعرض لمجموعة كبيرة من المدخلات والتي تمثل مطالب لتوسعة النظام السياسي ومنح هذه المطالب المخرجات والتي تمثل مدى استجابة النظام السياسي لهذه المطالب، بحيث كلما كانت مخرجات النظام أكثر اتساقاً مع مدخلاته اقترب النظام السياسي من الاستقرار والعكس صحيح.

المبحث الثاني

عدم الاستقرار السياسي

إن عدم الاستقرار السياسي مصدره تناقض الشرعية التي يفترض أن يحظى بها النظام، أم هو مثلما تشير بعض التعريفات التي تنزع باتجاه رد العنف- باعتباره مؤشر لعدم الاستقرار السياسي - إلى فشل النظام السياسي في الاستجابة إلى التطلعات البازغة مما يدفع الأفراد على التعبير عن هذا الحرمان بالعنف السياسي، الشيء المتفق عليه هو أن أغلب مظاهر عدم الاستقرار السياسي في العالم النامي كانت تتولد بسبب أحد هذين المصدرين أو كليهما، دون أن ننسى أدبيات التنمية السياسية التي اعتمدت المنهج المقارن في دراسة العالم الثالث ركزت على مجموعة أزمات اعتبرتها عواقب ومعضلات تتسبب في شيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، ومن هذه الأزمات: أزمة المشاركة، وأزمة الاندماج، وأزمة التوزيع فضلاً عن أزمة الهوية، وعليه عندما يعتمد الدارسين والمفكرين على اعتبار مصادر عدم الاستقرار السياسي بما تعكس أزمة الشرعية وأزمة فاعلية، فإن الكثير من الأزمات السابقة الذكر ترتبط بطريقة أو أخرى بهذين المصدرين، فأزمة الهوية والاندماج هي امتدادات فرعية لأزمة الشرعية، وأزمة التوزيع والتداخل أيضاً امتداد لأزمة الفاعلية، لذا استقر رأي أغلب الباحثين على الشرعية والفاعلية، والتي تحدد بشكل عام واقع وحالة النظام السياسي، ويمكن تشخيص الأفكار الرئيسية التي دارت حولها هذه التعريفات بالآتي (السرحدان، 2003):

1. المؤشر الرئيس لعدم الاستقرار السياسي هو وجود العنف كآلية لإدارة الصراع الاجتماعي، ويكون وجوده مصاحباً للتغيرات التي تطرأ على بنية النظام السياسي، والنسق الاتجاهي الغالب لهذا العنف يكون موجهاً من الأفراد باتجاه النظام السياسي.
2. فقدان النظام السياسي للشرعية، وفقدان النظام السياسي للقدرة على تلبية تطلعات الشعب يعدان مصدراً رئيساً لعدم الاستقرار السياسي.

المبحث الثالث

التنمية الاقتصادية (Economic Development)

المطلب الأول

مفهوم التنمية الاقتصادية

هي فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يركز على تحسين الظروف المادية والاقتصادية والاجتماعية للدول وتأخذ التنمية الاقتصادية بعين الاعتبار عوامل مختلفة تؤثر على هذا التحسين وجودته، مثل عوامل الصحة والتعليم وظروف العمل والسياسات المحلية والدولية وظروف الأسواق، وتتم التنمية الاقتصادية أيضاً بعوامل الاقتصاد الكلي والجزئي وهياكل الاقتصاد للدول النامية والنمو الاقتصادي المحلي والدولي، فالتنمية الاقتصادية تعد تغييرات هيكلية أو جذرية في أبعاد المجتمع الاقتصادية، كما تسعى لتحويل الدول النامية أو الناشئة إلى دول أكثر ازدهاراً، وقد تكون التنمية الاقتصادية سبباً لتحسن عوامل الصحة والتعليم ومعدلات معرفة القراءة والكتابة وانخفاض مستويات الفقر. (النسور، 2021).

المطلب الثاني

أهداف التنمية الاقتصادية

بين الشرفات (2010) مجموعة من الأهداف المشتركة للتنمية الاقتصادية في معظم المجتمعات، وهي:

1. زيادة الدخل القومي: يعتبر من أولى أولويات التنمية الاقتصادية، حيث أن ما يدفع البلدان إلى التنمية الاقتصادية هو تدني مستوى المعيشة، والفقر، وزيادة النمو السكاني.
2. رفع مستوى المعيشة: ان ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد يعتبر من الضروريات الأساسية للحياة.
3. تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات: يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل هدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية.
4. تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: حيث تسعى التنمية الاقتصادية إلى تقليل التفاوت في القطاعات الإنتاجية.



المطلب الثالث

أهمية التنمية الاقتصادية

تُعد التنمية الاقتصادية من أهم العناصر التي تؤدي إلى تطوّر المجتمعات والاقتصاد، نظرًا لأنها سبب رئيس لخلق الوظائف وتسهيل نوعية الحياة، ولذلك تبرز أهمية التنمية الاقتصادية في الآتي (النسور، 2021):

1. خلق فرص العمل: ترافق التنمية الاقتصادية في الدولة خلق فرص عمل جديدة، والتي تساهم في خفض معدلات البطالة، ورفع أجور العاملين أيضًا وتحسين دخولهم.
2. التنوع في الصناعة: يعمل جزء أساسي من التنمية الاقتصادية على تنوع الاقتصاد، وذلك بهدف تنوع الصناعات في الدولة والتقليل من خطورة التركيز على صناعة واحدة.
3. الاحتفاظ بالأعمال التجارية والتوسع فيها: تهتم التنمية الاقتصادية في الأعمال والشركات المحلية وتسعى للحفاظ عليها وتوسيعها، وذلك لأهمية هذه الشركات في خلق الوظائف وتحريك عجلة الاقتصاد.
4. تحصين الاقتصاد: تساعد التنمية الاقتصادية على حماية الاقتصاد المحلي من الانكماش الاقتصادي من خلال جذب وتوسيع المستثمرين المحليين والأجانب.
5. زيادة الإيرادات الضريبية: بسبب توسّع عمل الشركات وإنشاء شركات جديدة أخرى، سيزداد مقدار الإيرادات الضريبية المحصلة من هذه الشركات، وهذا الإيراد الضريبي غالبًا ما سيستخدم للمشاريع المجتمعية والبنية التحتية.
6. تحسين نوعية الحياة: وذلك من خلال تحسين البنية التحتية وتوفير المزيد من الوظائف مما سيعمل على تحسين الاقتصاد ورفع مستوى المعيشة في الدولة.

ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسة (Chawdhury, 2016) بعنوان "عدم الاستقرار السياسي عقبة رئيسية أمام النمو الاقتصادي في بنجلاديش"

هدفت الدراسة البحث في علاقة عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في بنجلاديش، وذلك من خلال تأثير أشكال عدم الاستقرار السياسي مثل اندلاع الحرب الأهلية، والاضطرابات الاجتماعية، والانقلابات والتحويلات الديمقراطية على النمو الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى تأثير مختلف مجالات الاقتصاد مثل التصدير ومستوى السعر ونشاط الميناء وقطاع السياحة وحقوق الإنسان بعدم الاستقرار السياسي.

دراسة (شهب، 2018) بعنوان أثر عدم الاستقرار السياسي والأمني على التنمية والاستثمار السياحي

هدفت هذه الدراسة البحث في آثار الاضطراب السياسي والأمني على مستوى الأنشطة السياحية في البلدان النامية بدول البحر الأبيض المتوسط، من حيث الآثار المترتبة على العدد والتنوع في السياح الوافدين، من خلال فحص ردود الحكومات ووسائل الاعلام والمجتمع الدولي بالإضافة إلى مقارنتها ببعض الدراسات البحثية، أظهرت الدراسة:

- أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر على التنمية السياحية.
- أثر عدم الاستقرار السياسي على أنماط الطلب السياحي مما سبب في تراجع واختفاء السياح من بعض الأماكن السياحية.
- أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر على الاستثمارات السياحية.

دراسة (السرطان، 2019) بعنوان: "أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003"

هدفت الدراسة إلى البحث في عدم الاستقرار السياسي في العراق وأثره على مؤشرات التنمية البشرية (الصحة، التعليم، متوسط الدخل)، وقد قام البحث بتحليل البيانات والدراسات التي أجريت في هذا المجال، وتوصل إلى النتائج التالية:

- أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي تعبر عن التبدل المستمر أو غياب الثبات في الإطار المؤسساتي للدولة أو النظام السياسي أو غياب الثبات في منظومة السلم الاجتماعي.
- أن نقص الحريات مقترن مباشرة بالفقر الاقتصادي الذي يسلب الناس حقهم في الحرية والحصول على حاجاتهم الأساسية.
- أن الوضع السياسي والوضع الاقتصادي شديداً الترابط في أي بلد من بلدان العالم.

دراسة (Siddique, 2019) بعنوان "أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل"

هدفت الدراسة إلى البحث في تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والفقر في (103) دول من (1984-2011)، تم تحديد مؤشرات لعدم الاستقرار السياسي تتمثل في الانقلابات الرسمية وغير الرسمية والعسكرية، وتوصلت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير مهم على الفقر وعدم المساواة، وأن عدم الاستقرار السياسي يضر بعملية النمو الاقتصادي.



ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد الاستعراض السابق للدراسات السابقة العربية والأجنبية توصل الباحثين إلى أن موضوع عم الاستقرار السياسي وما لها من تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي قد حظي باهتمام الباحثين، حيث تناولت دراسات عديدة الأثر السلبي لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي مثل دراسة (Chawdhury, 2016)، وتناولت دراسات أخرى تأثير عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية مثل دراسة (Siddique, 2019)، كما تناولت بعض الدراسات تأثير عدم الاستقرار السياسي والأمني على قطاع السياحة مثل دراسة (شهيب، 2018)، وقد استفاد الباحثان من هذه الدراسات في التعرف إلى الأساليب الإحصائية وفي تحليل نتائج الدراسة، كما استفادا من النتائج والتوصيات والمقترحات التي خرجت بها هذه الدراسات. ومن جانب آخر أفاد الباحثين من هذه الدراسات في مجال منهجية البحث وأسلوبه، فقد أسهمت تلك الدراسات بإثراء هذه الدراسة بالخبرات الواردة فيها. ولعل أهم ما يميز هذه الدراسة أنها عنيت بمعرفة تأثير عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في فلسطين، حيث لم يتم تناول هذا الموضوع بهذه الصورة في الدراسات السابقة - على حد علم الباحثين - إضافة إلى تفردتها في بحث تأثير عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في فلسطين بشكل خاص.

رابعاً: منهجية وإجراءات الدراسة:

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الإحصائي لانسجامه مع طبيعة هذا البحث، وكونه أكثر المناهج ملائمة لمثل هذه الدراسة، الذي يهتم بتحليل وثيقة معينة إلى وحدات ذات معنى، ويدل على مجموع العناصر الدالة سواء في معناها الظاهر أو الضمني.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع التقارير الإحصائية المنشورة عن وزارة الاقتصاد الفلسطيني ومركز الإحصاء الفلسطيني.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من تقارير وزارة الاقتصاد الفلسطيني ومركز الإحصاء الفلسطيني من عام (2010-2021).

أداة الدراسة:

تم الاعتماد على مؤشرات التنمية الاقتصادية المحددة ب: (النتائج المحلي الإجمالي، الناتج القومي الإجمالي، الدخل المتاح الإجمالي، الادخار، مؤشرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي، والشركات الأجنبية

تأثير عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية - دراسة حالة فلسطين مقارنة بالتصنيفات العالمية خلال الأعوام (2010_2021)

أ.د. سمير سليمان الجمل، الباحثة: رانيا يوسف محمود الشعراوي

الجديدة، ونسبة القوى العاملة المشاركة من بين الأفراد 15 سنة فأكثر، ومعدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر).

خطوات تطبيق الدراسة:

1. قراءة التقارير الإحصائية الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني ووزارة الاقتصاد الفلسطيني والبنك الدولي.
2. جمع التكرارات والنسب المئوية من خلال تسجيلها ونقلها على ورقة خارجية، ومن ثم تحليلها وفق المعايير التي تم وضعها لتحليل المحتوى.
3. استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها والخروج بالتوصيات.

المعالجة الإحصائية:

استخدمت في هذه الدراسة الأعداد والنسب المئوية.

خامساً: تحليل بيانات الدراسة:

تحليل أسئلة الدراسة:

السؤال الأول: ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً للنتائج المحلي الإجمالي في فلسطين للسنوات (2010-2021)؟

تم استخراج الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين للأعوام (2010-2021) وكانت على النحو التالي:

الجدول رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي (2010-2021)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي / مليون دولار	قيمة الزيادة	نمو الناتج المحلي الإجمالي			
			فلسطين	عالمياً	عربياً	بلدان مرتفعة الدخل
2010	11082	-	-	-	-	-
2011	12146	1064	8.8%	3.14%	3.82%	2.95%
2012	12887	741	5.7%	2.52%	6.59%	1.86%
2013	13492	606	4.5%	2.66%	3.18%	1.29%
2014	13471	(21)	(0.2)%	2.85%	2.45%	1.46%
2015	13972	501	3.6%	2.88%	3.17%	2.03%
2016	15211	1239	8.1%	2.59%	3.42%	1.71%
2017	15427	216	1.4%	3.26%	1.14%	2.38%
2018	15616	189	1.2%	3.04%	2.09%	2.2%
2019	17133	1517.5	9.72%	2.6%	2.05%	1.76%
2020	15531	(1601)	(9.35)%	(3.3)%	(5.28)%	(4.48)%
2021	15027	(504)	(3.25)%	-	-	-
المتوسط			3.04%	2.22%	2.26%	1.32%

(المصدر: إعداد الباحثين بناء على تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004-

2021، ومعلومات البنك الدولي).



تشير النتائج الواردة في الجدول (1) إلى وجود نمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معدل النمو بين عامي 2010-2021 (35.6%) إلا أن هذا النمو يعد بطيئاً وقليلاً، فقد بلغ أعلى معدل نمو سنوي في عام (2019) حيث بلغ (9.72%) زيادة على عام 2010، في حين بلغ أقل معدل نمو في عام (2020) حيث بلغ (-9.35%) مقارنة بالعام 2019، يليه العام (2021) حيث بلغ (-3.25%) مقارنة بالعام 2020، ثم عام (2014) حيث بلغ (-0.2%) مقارنة بعام 2013.

كما يظهر الجدول تفوق فلسطين في مستوى النمو خلال السنوات (2010-2021) حيث حققت معدل نمو (3.04%) وهو بذلك أعلى من المعدل العالمي الذي بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (2.22%)، وأعلى من المعدل الذي حققته الدول مرتفعة الدخل (1.32%) في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى مستوى الدول العربية (2.26%). في حين كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدى الدول منخفضة الدخل أعلى منه لدى دولة فلسطين (3.53%). ولتأكيد دور عدم الاستقرار السياسي والاحتلال الإسرائيلي في التأثير على النمو الاقتصادي في فلسطين، قام الباحثين بالرجوع إلى الأحداث السياسية في عام 2020 والعام 2014 وهو العام الذي حقق أعلى معدل تراجع في نمو الناتج المحلي، ومحاولة ربطها بالناتج المحلي، ومن ذلك:

حجز الاحتلال الإسرائيلي لأموال المقاصة عام 2020

بالإضافة إلى تأثير جائحة كورونا على العالم ككل، وعلى الاقتصاد الفلسطيني منذ بداية شهر آذار عام 2020، قام الاحتلال الإسرائيلي بحجز أموال وعائدات المقاصة التي استمرت لأكثر من سبعة أشهر متتالية. الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2014:

بلغ عدد المتضررين من القطاع الزراعي في الحرب حوالي (24900) متضرراً، وفقاً لحسابات وزارة الزراعة، فقد تجاوزت قيمة أضرار وخسائر القطاع الزراعي الـ 526 مليون دولار منها 326 مليون دولار أضرار وخسائر مباشرة و(150) مليون دولار خسائر غير مباشرة. (راضي وآخرون، 2019).

وقدرت الإحصائيات والخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للعدوان بنحو (2.4) مليار دولار. كما أن استهداف الاحتلال (19) مرفقاً لشركة كهرباء غزة، والتي تضرر على إثرها (1.7) مليون فلسطيني وثمانية محطات مياه وصرف صحي تضرر على إثرها سبعمائة ألف فلسطيني، ولم يسلم القطاع الصناعي والتجاري من العدوان، فدمرت إسرائيل 315 مرفقاً، وتضرر بفعل ذلك 14 ألف عامل بشكل مباشر، كما دمر العدوان 22 جمعية خيرية، و19 مؤسسة مالية ومصرفية، وكان لمهنة الصيد نصيب من العدوان، حيث دمرت إسرائيل 52 قارباً بشكل كامل ما أثار على مصدر رزق نحو ثلاثة آلاف صياد يعملون بالقطاع. (الجرجوي، 2014).

السؤال الثاني: ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً للدخل القومي الإجمالي في فلسطين للسنوات (2010-2021)؟

تم استخراج الدخل القومي الإجمالي في فلسطين للأعوام (2010-2021) وكانت على النحو التالي:

الجدول (2): الدخل القومي الإجمالي (2010-2021)

السنة	الدخل القومي الإجمالي / مليون دولار	الدخل القومي الإجمالي					قيمة الزيادة
		فلسطين	عربياً	بلدان مرتفعة الدخل	بلدان متوسطة الدخل	بلدان منخفضة الدخل	
2010	11867	-	-	-	-	-	-
2011	13054	9.1%	3.24%	6.49%	6.09%	6.08%	1187
2012	13905	6.1%	2.49%	4.65%	5.16%	5.15%	851
2013	14755	5.8%	2.64%	3.55%	5.05%	5.03%	850
2014	14916	1.1%	3.02%	3.51%	5.03%	5.04%	161
2015	15685	4.9%	2.84%	4.43%	4.05%	4.05%	769
2016	16905	7.2%	2.51%	3.03%	4.15%	4.16%	1220
2017	17331	2.5%	3.41%	0.78%	5.15%	5.13%	427
2018	18122	4.4%	2.93%	1.66%	4.42%	4.40%	790
2019	20164.7	11.27%	2.70%	1.9%	4.21%	4.58%	2042.7
2020	16032.7	20.5% (-)	3.4% (-)	-	1.19% (-)	-	4132 (-)
2021	17553.1	9.48%	-	-	-	-	1520.4
المتوسط		3.76%	2.24%	3.33%	4.21%	4.85%	

(المصدر: إعداد الباحثين بناء على تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004-

2021، ومعلومات البنك الدولي)

تُشير النتائج الواردة في الجدول (2) إلى وجود نمو في معدل الدخل القومي الإجمالي، فقد بلغ معدل النمو بين عامي 2010-2021 (47.9%)، وفقد بلغ أعلى معدل نمو سنوي في عام (2011) حيث بلغ (11.27%) زيادة على عام 2010، في حين بلغ أقل معدل نمو في عام (2020) حيث بلغ (-20.5%)، ثم عام (2014) حيث بلغ (1.1%) مقارنة بعام 2013. أما بمقارنة دولة فلسطين بنمو معدل الدخل القومي الإجمالي فقد حققت فلسطين معدل نمو خلال السنوات (2010-2021) بلغ (3.76%) وهو أعلى من المعدل العالمي الذي بلغ خلال نفس الفترة (2.24%) وعربياً الذي بلغ (3.33%) ولدى الدول مرتفعة الدخل (1.24%). وقد كان أقل من الدول متوسطة الدخل (4.21%) والدول منخفضة الدخل (4.85%).

ويعود ذلك إلى توجه العديد من أفراد الشعب الفلسطيني للعمل في المنشآت الفلسطينية، بسبب الوضع السياسي غير المستقر، وفرض الاحتلال الإسرائيلي لسياسة الإغلاق الشاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة، مما حدا بالعمال للتوجه للعمل بالمنشآت الفلسطينية، وهذا بدوره زاد من نسبة الدخل القومي الإجمالي.



السؤال الثالث: ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً للادخار في فلسطين للسنوات (2010-2021)؟

تم استخراج الادخار في فلسطين للأعوام (2010-2021) وكانت على النحو التالي:

الجدول (3): الادخار (2010-2021)

السنة	الادخار / مليون دولار	قيمة الزيادة	الادخار			
			فلسطين	عالمياً	عربياً	بلدان مرتفعة بلدان متوسطة الدخل
2010	1127.7	-	-			
2011	161.4	-966.3	(%598.70)	%25.02	%40.98	%33.71
2012	523.5	362.1	(%69.17)	%25.16	%39.25	%32.91
2013	1409.4	885.9	%62.86	%24.88	%36.23	%31.50
2014	1260.1	-149.3	(%11.85)	%25.25	%33.15	%31.25
2015	1591.4	331.3	%20.82	%25.15	%24.52	%30.52
2016	1364.3	-227.1	(%16.65)	%24.60	%24.10	%29.77
2017	2512.2	1147.9	%45.69	%25.12	%26.68	%30.29
2018	2719.6	207.4	%7.63	%25.12	%27.85	%30.46
2019	2631.9	(87.7)	(%3.2)	%27.2	%34	%12.2
2020	1678.3	(953.6)	(%36.2)	%27	%22.7	%11.3
2021	2716.9	(1038.6)	%61.9	-	-	-
المتوسط			%36.23-	%25.45	%30.95	%27.39

(المصدر: إعداد الباحثين بناء على تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004-

2021، ومعلومات البنك الدولي)

تشير النتائج الواردة في الجدول (3) إلى وجود نمو في معدل الادخار، فقد بلغ معدل النمو بين عامي 2010-2021 (%104) إلا أن هذا النمو يعد بطيئاً وقليلاً، حيث بلغ أعلى معدل نمو سنوي في عام (2012)، بينما بلغ (%69.17) زيادة عن عام (2011)، في حين بلغ أقل معدل نمو في عام (2011) حيث بلغ (-%598.7) مقارنة بعام (2010).

أما بمقارنة دولة فلسطين بنمو معدل الدخل القومي الإجمالي فقد حققت فلسطين تراجعاً وفارقاً كبيراً مقارنة بدول العالم ودول العالم العربي والدول مرتفعة الدخل والدول متوسطة الدخل.

وبالرجوع إلى عام (2020) وعام (2011)، والذي شكل أعلى معدل انخفاض في الادخار، فإنه يمكن ربطه بالأحداث السياسية وعدم الاستقرار السياسي على النحو التالي:

■ وقف إسرائيل تحويل المستحقات المالية للسلطة عام 2011 وعام 2020:

بدأ التراجع في النمو مع قيام إسرائيل بوقف تحويل المستحقات المالية للسلطة الوطنية في شهر تموز من العام (2011) بسبب القرار الفلسطيني بالتوجه للأمم المتحدة، ما أثر على قدرة السلطة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها المالية، بسبب عمق الأزمة المالية التي تعانيها والناجمة عن عدم التزام المانحين بالتزاماتهم المالية تجاهها. (شحرور، 2011).

■ السؤال الرابع: ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة

بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2010-2021)؟

تم استخراج مؤشرات نصيب الفرد في فلسطين للأعوام (2010-2021) وكانت على النحو التالي:

الجدول (4): مؤشرات نصيب الفرد في فلسطين للأعوام (2010-2021)

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي	قيمة الزيادة	نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي				
			فلسطين	عالمياً	عربياً	بلدان مرتفعة الدخل	بلدان متوسطة الدخل
2010	2929.8	-	-	-	-	-	-
2011	3131.6	201.8	6.44%	1.95%	1.45%	1.4%	4.78%
2012	3242.1	110.5	3.41%	1.32%	4.21%	0.71%	3.96%
2013	3314.5	72.4	2.18%	1.46%	0.94%	0.88%	3.92%
2014	3233	-81.5	(2.52)%	1.65%	0.28%	1.43%	3.26%
2015	3277.9	44.9	1.37%	1.69%	1.06%	1.76%	2.79%
2016	3489.8	211.9	6.07%	1.41%	1.37%	1.15%	3.13%
2017	3463.1	-26.7	(0.77)%	2.10%	(0.8)%	1.88%	3.78%
2018	3417.7	-45.4	(1.33)%	1.92%	0.17%	1.74%	3.54%
2019	3378.3	(39.4)	(1.2)%	1.5%	0.14%	1.34%	2.9%
2020	2922.5	(455.8)	(13.5)%	(4.3)%	(7)%	(4.95)%	(2.33)%
2021	3045.3	112.8	4.2%	-	-	-	-
	المتوسط		0.40%	1.07%	0.18%	0.73%	2.97%

(المصدر: إعداد الباحثين بناء على تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004-

2021، ومعلومات البنك الدولي)

تشير النتائج الواردة في الجدول (4) إلى وجود نمو في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ معدل النمو بين عامي 2010-2021 (3.9%) إلا أن هذا النمو يعد بطيئاً وقليلًا، فقد بلغ أعلى معدل نمو سنوي في عام (2011) حيث بلغ (6.44%) زيادة على عام 2010، في حين بلغ أقل معدل نمو في عام (2020) حيث بلغ (-13.5%) ثم عام (2014) حيث بلغ (-2.52%) مقارنة بعام (2013).



أما بمقارنة دولة فلسطين بنمو معدل نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فقد حققت فلسطين نمواً بلغ (0.40%) خلال الأعوام 2010-2021، وهو بذلك أقل من معدل النمو العالمي الذي بلغ (1.07%).

ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة الدعم الخارجي المقدم للسلطة الفلسطينية، وكذلك سياسات الإغلاق التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة.

السؤال الخامس: ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشرات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للسنوات (2010-2021)؟

تم استخراج مؤشرات نصيب الفرد في فلسطين للأعوام (2010-2021) وكانت على النحو التالي:

الجدول (5): مؤشرات نصيب الفرد في فلسطين للأعوام (2010-2021)

السنة	نصيب الفرد من الدخل القومي	قيمة الزيادة	نمو نصيب الفرد من الدخل القومي		
			فلسطين	عالمياً	عربياً
2010	3137.2	-	-	-	-
2011	3365.6	228.4	6.79%	2.05%	4.07%
2012	3498.3	132.7	3.79%	1.29%	2.31%
2013	3624.7	126.4	3.49%	1.44%	1.30%
2014	3579.9	-44.8	(1.25)%	1.82%	1.32%
2015	3679.6	99.7	2.71%	1.65%	2.29%
2016	3878.4	198.8	5.13%	1.33%	0.99%
2017	3890.6	12.2	0.31%	2.24%	(1.14)%
2018	3966.1	75.5	1.90%	1.81%	(0.25)%
2019	3930.3	(35.8)	(0.9)%	1.6%	0.03%
2020	3337.9	(592.4)	(15.1)%	(4.4)%	-
2021	3557.1	219.2	6.6%	-	-
المتوسط			1.22%	1.08%	1.21%

(المصدر: إعداد الباحثين بناء على تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004-

2021، ومعلومات البنك الدولي)

بالنظر إلى الجدول (5) يتبين أن معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بين عامي 2010-2021 بلغ (20.9%)، وبلغ أعلى معدل نمو سنوي في عام (2011) حيث بلغ (6.79%) زيادة على عام 2010، في حين

بلغ أقل معدل نمو في عام (2021)، حيث بلغ (15.1%)، يليه عام (2014) حيث بلغ (-1.25%) مقارنة بعام (2013).

أما بمقارنة دولة فلسطين بنمو معدل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فقد حققت فلسطين نمواً بلغ (2.86%) خلال الأعوام 2010-2021، وهو بذلك أعلى من معدل النمو العالمي الذي بلغ (1.70%) وعربياً الذي بلغ (1.36%) ولدى الدول ذات الدخل المرتفع الذي بلغ (1.40%) في حين كان أقل من معدل النمو لدى الدول متوسطة الدخل حيث بلغ معدل النمو لديها خلال نفس الفترة (3.37%) والدول منخفضة الدخل (3.55%).

ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة الاستثمارات في الأراضي الفلسطينية في القطاعات الصناعية والزراعية، بسبب سياسة الإغلاقات التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي، والتوجه نحو الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة.

السؤال السادس: ما واقع التنمية الاقتصادية تبعاً لمؤشر الشركات الأجنبية للسنوات (2011-2020)؟

تم استخراج الاستثمار الأجنبي في فلسطين للأعوام (2011-2020) وكانت على النحو التالي:

الجدول (6): الشركات الأجنبية الجديدة (2011-2020)

السنة	العدد	قيمة رأس المال (ألف دولار أمريكي)	الزيادة في عدد الشركات الجديدة
2011	33	31958.4	-
2012	29	427235.5	(13.8%)
2013	34	251894.3	14.7%
2014	24	20485.7	(41.7%)
2015	20	129853.8	(20.0%)
2016	22	38337.7	9.1%
2017	17	13139	(29.4%)
2018	30	171262.1	43.3%
2019	31	17939.6	3.2%
2020	2	5007.1	(1450%)

(المصدر: إعداد الباحثين بناء على تقارير الإحصاء السنوي لوزارة الاقتصاد الفلسطينية للسنوات (2011-2020))

تشير النتائج الواردة في الجدول (6) إلى عدم نمو في عدد الشركات الأجنبية الجديدة في فلسطين، وقد كان أعلى معدل زيادة للشركات الجديدة في عام (2018) حيث بلغت نسبة الزيادة (43.3%) مقارنة بعام (2017) وقد كانت أقل معدل زيادة للشركات الأجنبية الجديدة في عام (2020) حيث بلغ (-1450%) مقارنة بعام (2019).



السؤال السابع: ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشر القوى العاملة بين الأفراد 15 سنة فأكثر للسنوات (2010-2021)؟

تم استخراج مؤشر القوى العاملة في فلسطين بين الأفراد 15 سنة فأكثر للأعوام (2010-2021) وكانت على النحو التالي:

الجدول (7): نسبة القوى العاملة المشاركة من بين الأفراد 15 سنة فأكثر (2010-2021)

السنة	نسبة المشاركة	معدل النمو				
		فلسطين	عالمياً	عربياً	بلدان مرتفعة الدخل	بلدان متوسطة الدخل
2010	%43.7					
2011	%45.5	%1.8	(%0.24)	%0.5	(%0.15)	(%0.28)
2012	%45.5	%0.0	(%0.21)	%0.15	%0.14	(%0.3)
2013	%45.0	(%0.5)	(%0.24)	%0.29	(%0.6)	(%0.31)
2014	%46.6	%1.6	(%0.24)	(%0.81)	%0.2	(%0.31)
2015	%46.0	(%0.6)	(%0.17)	(%0.31)	%0.1	(%0.23)
2016	%45.4	(%0.6)	(%0.19)	(%0.9)	%0.16	(%0.3)
2017	%45.8	%0.4	(%0.13)	(%0.51)	%0.17	(%0.23)
2018	%46.1	%0.3	(%0.15)	(%0.03)	%0.17	(%0.24)
2019	%46.4	%0.3	(%0.12)	(%0.04)	%0.15	(%0.2)
2020	%40.9	(%5.5)	(%2)	(%1.1)	(%0.85)	(%2.17)
2021	%43.4	%2.5	0	0.14	%0.16	%0.43
		%0.03-	%0.34-	%1.02	%0.03-	%0.38-

(المصدر: إعداد الباحثين بناء على تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004-

2021، ومعلومات البنك الدولي)

تشير النتائج الواردة في الجدول (7) إلى زيادة نسبة القوى العاملة المشاركة من بين الأفراد 15 سنة فأكثر من عام (2010-2021) حيث بلغ أعلى معدل زيادة عام (2021) نسبة (2.5%) مقارنة بعام (2020) وأقل معدل زيادة عام (2020) بلغ (-5.5%) يعليه عام (2015-2014) بلغ (-0.6%).

أما بمقارنة معدل نمو القوى العاملة المشاركة من بين الأفراد 15 سنة فأكثر، فقد حققت دولة فلسطين نمواً مقارنة بالدول العالمية، والعربية، والدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض التي حققت تراجعاً في معدل التوظيف خلال نفس الفترة.

السؤال الثامن: ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشر معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة بين الأفراد 15 سنة فأكثر للسنوات (2010-2021)؟
تم استخراج مؤشر معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة في فلسطين بين الأفراد 15 سنة فأكثر للأعوام (2010-2021) وكانت على النحو التالي:

الجدول (8): معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر (2010-2021)

السنة	نسبة المشاركة	معدل النمو				
		فلسطين	عالمياً	عربياً	بلدان مرتفعة الدخل	بلدان متوسطة الدخل
2010	17.2%					
2011	17.3%	0.1%	0.12%	1.03%	0.32%	0.07%
2012	19.0%	1.7%	0.33%	0.21%	0.03%	0.05%
2013	18.6%	0.4%	0	0.7%	0.08%	0.03%
2014	17.7%	0.9%	0.14%	0.8%	0.6%	0.04%
2015	16.6%	1.1%	0.1%	0.3%	0.61%	0.16%
2016	17.5%	0.9%	0.3%	0.23%	0.47%	0.16%
2017	18.4%	0.9%	0.1%	0.19%	0.57%	0.02%
2018	17.3%	1.1%	0.18%	0.8%	0.51%	0.11%
2019	14.6%	2.7%	0.1%	0.22%	0.26%	0.07%
2020	15.7%	0.7%	1.2%	1.48%	1.7%	1.1%
2021	15.5%	0.2%	0.2%	0.14%	0.8%	0.3%
		0.19%-	0.06%	0.33%	0.23%-	0.09%

(المصدر: إعداد الباحثين بناء على تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004-

2021، ومعلومات البنك الدولي)

تشير النتائج الواردة في الجدول (8) إلى انخفاض نسبة البطالة بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر من عام (2010-2021) حيث بلغ أعلى معدل انخفاض عام (2019) بنسبة (2.7%) مقارنة بعام (2018) وأعلى معدل زيادة عام (2012) بلغ (1.7%).

وقد حققت فلسطين نسباً مرتفعة في خفض معدل البطالة لدى المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر حيث بلغ معدل الانخفاض (0.19%) وهو أعلى من معدل انخفاض نسبة البطالة عالمياً الذي بلغ زيادة بنسبة (0.06%) وأعلى من معدل انخفاض البطالة لدى الدول العربية الذي بلغ زيادة بنسبة (0.33%).

ويعود ذلك إلى السياسات الحكومية في خفض معدل البطالة، وتحقيق التنمية المستدامة.



الخاتمة:

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

بناءً على تحليل البيانات، خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- وجود دور لعدم الاستقرار السياسي والاحتلال الإسرائيلي في التأثير على النمو الاقتصادي في فلسطين.
- وجود تنمية اقتصادية في فلسطين على الرغم من جميع المعوقات، وتحقيقها معدلات عالية على المستوى العالمي في التنمية الاقتصادية فيها.
- وجود نمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي، وتفوق فلسطين في مستوى النمو خلال السنوات (2010-2021) حيث حققت معدل نمو (3.04%) وهو بذلك أعلى من معدل النمو العالمي وعلى مستوى الدول العربية.
- وجود نمو في معدل الدخل القومي الإجمالي، وحققت فلسطين معدل نمو خلال السنوات (2010-2021) بلغ (3.76%) وهو أعلى من معدل النمو العالمي ومعدل نمو الدول العربية.
- وجود نمو في معدل الادخار، إلا أنه حققت فلسطين تراجعاً وفارقاً كبيراً مقارنة بدول العالم ودول العالم العربي والدول مرتفعة الدخل والدول متوسطة الدخل، ويرجع ذلك إلى الأحداث السياسية في عام (2011) التي شهدت وقف إسرائيل تحويل المستحقات المالية للسلطة.
- وجود نمو في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حققت فلسطين نمواً بلغ (0.40%) خلال الأعوام (2010-2021)، أعلى من معدل النمو عربياً.
- حققت فلسطين نمواً بلغ (1.22%) خلال الأعوام (2010-2021) في معدل نصيب الفرد من الدخل القومي، وهو بذلك أعلى من معدل النمو العالمي وعربياً.
- عدم وجود نمو في عدد الشركات الأجنبية الجديدة في فلسطين
- زيادة نسبة القوى العاملة المشاركة من بين الأفراد 15 سنة فأكثر من عام (2010-2021) بمقارنة معدل نمو القوى العاملة المشاركة من بين الأفراد 15 سنة فأكثر، فقد حققت دولة فلسطين نمواً مقارنة بالدول العالمية، والدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط والمنخفض التي حققت تراجعاً في معدل التوظيف خلال نفس الفترة.
- انخفاض نسبة البطالة بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر من عام (2010-2021) حققت فلسطين نسباً مرتفعة في خفض معدل البطالة لدى المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر حيث

بلغ معدل الانخفاض (0.19%) وهو أعلى من معدل انخفاض نسبة البطالة عالمية وأعلى من معدل انخفاض البطالة لدى الدولة منخفضة الدخل والدول العربية.

التوصيات:

بناء على النتائج السابقة، يوصي الباحثين بما يلي:

- ضرورة العمل على نشر التقارير السنوية والربع سنوية الإحصائية، لما لها من دور في تقييم مستوى التنمية الاقتصادية واتخاذ القرارات المناسبة في ضوء التقارير الصادرة.
- العمل على تعزيز صمود المواطنين في ظل الهجمات والمعيقات التي يسببها الاحتلال، لما لها من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ضرورة العمل على تعزيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي في فلسطين، لما له من دور في زيادة مستوى الدخل وتحسين المستوى المعيشي في فلسطين، من خلال تخفيض نسبة الضرائب المفروضة على الاستثمار.
- ضرورة المحافظة على مستوى متقدم في التنمية الاقتصادية، والاهتمام بكافة القطاعات الزراعية والسياحية والصناعية لما لها من دور في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي.
- ضرورة العمل على تحقيق العدالة في الانفاق الحكومي على القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- عمل المزيد من الأبحاث والدراسات للتعرف على مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للحكومة ولوزارة الاقتصاد في تنمية الاقتصاد الفلسطيني من خلال مؤشرات التنمية الاقتصادية العالمية.

المراجع:

المراجع العربية:

1. إبراهيم، لطيفة. (2006). "الديموقراطية بين الحقيقة والوهم"، القاهرة، مصر: عالم الكتاب.
2. أبو عرب، خليل. (2008). " أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني"، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
3. باني، مرعي. (2017). "العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد (8)، العدد (4)، مصر.
4. بدر الدين، إكرام. (1982). "الاستقرار السياسي في مصر (1952-1970)"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، عدد (69)، تموز 1982، مصر.
5. بوغافية، محمد الصالح. (2016). "الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (15)، جامعة قاصدي، الجزائر.



6. الجرجاوي، أيمن. (2014). "العدوان الإسرائيلي على غزة في أرقام، موقع الجزيرة الالكتروني <https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/8/6/>
7. داودي، عبد الفتاح. (2018). "الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد (6)، جامعة الوادي، الجزائر.
8. الرشواني، منار محمد. (2003). "سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن"، ط1، الإمارات: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
9. راضي، بسام وآخرون. (2019). "دور نظم المعلومات الجغرافية في دقة حصر الأضرار الزراعية في قطاع غزة بعد الاعتداءات الإسرائيلية العسكرية في 2014م"، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي، المجلد (1)، العدد (4)، برلين.
10. رابعة، داود. (2017). "أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية: دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية 2003-2016"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن.
11. السرحان، حسين أحمد دخيل. (2019). "أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003"، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العراق.
12. شحرور، زلفي. (2011): "تأثر بالأزمات السياسية. تراجع في النمو وفي الواردات"، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية https://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=Th60Zva589567202862aTh60Zv
13. الشرعة، نايف. (2018). "أثر التنمية الاقتصادية في تحقيق التنمية السياسية: البحرين أمودجا (2005-2017)"، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.
14. الشرفات، علي. (2010). "التنمية الاقتصادية في العالم العربي"، ط1، عمان، الأردن: دار جليس الزمان.
15. شهاب، عادل. (2018). "أثر عدم الاستقرار السياسي والأمني على التنمية والاستثمار السياحي"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد (17)، ص316-328، الجزائر.
16. الشرياني، محمد علي عمير. (2002). "العمالة الوافدة والاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة 1990-1999"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
17. صالح، أبو سفيان. (2015). "التنمية الاقتصادية: مطلب ملح للدول النامية للحد من تكريس التبعية"، مجلة المال والاقتصاد، العدد (77)، السودان.
18. الظالمي، رشيد. (2015). "إشكالية العلاقة بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد النامية (العراق نموذج)"، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد (1)، المجلد (5)، العراق.
19. عقل، منتهى؛ وعبد الرزاق فراج. (2000). "تقرير حول التنمية الاجتماعية في فلسطين خمس سنوات بعد انعقاد قمة كوبنهاجن"، رام الله، فلسطين: مركز بيسان للبحوث والإنماء.
20. علي، مدين. (2008). "إشكالية العلاقة ما بين التنمية وعدم الاستقرار السياسي والتهديد الأمني، ندوة التنمية في ظل التهديد الأمني وعدم الاستقرار السياسي"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، مصر.
21. عميش، سمير سالم. (2011). "الديمقراطية الحرة التعددية"، الأردن: أزمنة للنشر والتوزيع.



22. القرشي، مدحت. (2010). "التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات". عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
23. القريشي، محمد صالح تركي. (2009). "علم اقتصاد التنمية". عمان، الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.
24. محمد، ضياء الدين محمد. (2017). "الانشقاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان/الجبهة القومية الإسلامية نموذجاً"، استرجعت من الرابط:

http://www.alukah.net/Books/Files/Book_3698/BookFile/ALSODAN.doc

25. مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. (2007). "اللقاء السنوي السابع عشر الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية"، عقد اللقاء يوم السبت 2007/8/18
26. النور، دانا. (2021). "التنمية الاقتصادية"، موقع رواد، استرجع من الرابط <http://rouwwad.com> بتاريخ (2022/8/23).
27. ويكيديا. (2015). "اقتصاد فلسطين"، استخرجت من الرابط <http://ar.wikipedia.org> بتاريخ (2022/8/30).

التقارير:

1. تقرير مسح القوى العاملة الفلسطينية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019
2. تقارير الإحصاء السنوي لوزارة الاقتصاد الفلسطينية للسنوات (2011-2020)
3. تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004-2018.
4. البنك الدولي-موقع الكتروني.

المراجع الأجنبية:

1. Seddique, H. (2019). "Impact Of Political Instability On Economic Growth, Poverty And Income Inequality", **Pakistan Business Review**, vol. (20), no.(4).
2. Chawdhury, J. (2016). "Political Instability A Major Obstacle To Economic Growth In Bangladesh", Thesis Centrica, University Of Applied Sciences Business Management.